

دراسة تحليلية لواقع نشاط مؤسسات المالية غير مصرفية
-مؤسسات التأمين نموذجا في الجزائر-

د. محمد صلاح

أستاذ محاضر "أ" جامعة المسيلة

د. أحمد محمودي

أستاذ محاضر "أ" المركز الجامعي تسمسيلت

د. عبد الغني حبري

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشلف

الملخص:

تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية جزءا هاما ومتكاملا من النظام المالي، وأحد الوسائل الهامة لتعبئة المدخرات وعلى مساهمتها في العمليات الاستثمارية والتجارية الحيوية للإقتصاد، وخاصة شركة التأمين التي تتميز عن مختلف المؤسسات الادخارية في أنها مؤسسة ادخارية تعبئ الموارد المالية في شكل أقساط وتوظف في ميادين تمكن شركة التأمين من الوفاء بالتزاماتها على أحسن وجه، ونلاحظ أن سوق التأمين الجزائري يواجه اليوم تحديات الانفتاح الاقتصادي في إطار تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، وهذا ما جعلها تبحث عن قنوات جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : التأمين - النشاط التأميني - سوق التأمين.

Abstract

Non-bank financial institutions are an important and integral part of the financial system and one of the important means of mobilizing savings and their contribution to the vital investment and commercial operations of the economy, especially the insurance company, which is characterized by different saving vessels as an organized savings fund in the form of premiums and employed in fields that enable the insurance company. We note that the Algerian insurance market is facing the challenges of economic openness in the context of Algeria's transition to a market economy, which has made it look for new channels to finance economic development.

المقدمة:

تعتبر مؤسسات المالية غير مصرفية من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة لما لها من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما يمثل إنتاجها من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول. وتتجلى أهمية المؤسسات المالية غير مصرفية خاصة شركات التأمين في الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفير للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة وتجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة.

ولقد تولد لشركات التأمين نشاط آخر ألا وهو النشاط المالي، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط من المؤمن لهم (تعبئة المدخرات) ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط ودفع التعويضات للمؤمن لهم حالة وجود خطر المؤمن عليه المنصوص في العقد، وهنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد.

ولقد بدأت الجزائر تدرك مكانة وأهمية نظام التأمين في اقتصادها، مما جعلها تمر بمرحلة الإصلاحات وسن قوانين تشريعية وتنظيمية، وهذا بغية حماية مصالح المؤمن لهم من جهة وضمان بقاء شركات التأمين من جهة أخرى. والمسار التنموي للاقتصاد الجزائري في مجال التنمية المالية بين أن الجزائر تبنت نظامين ماليين، أولهما تمثل في كبح النظام المالي وكان ذلك نتيجة لظروف اقتصادية فرضت نفسها على متخذي القرار في تبنيه، وثانيهما نظام التحرير المالي بمراحله وهذا كان نتيجة لما نتج عن النظام الأول من مساوئ على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتوفير الموارد المالية اللازمة لها، وهذا ما يطرح الكثير من التساؤلات حول قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية خاصة مؤسسات التأمين في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري.

مشكلة الدراسة:

إن الوضع الذي تعاني منه المؤسسات المالية غير مصرفية وسعيها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن تمويل التنمية الاقتصادية في الوضع العادي هام جدا خاصة في مجال زيادة معدل نمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي، كما يبين الواقع أن عدم قيام بدراسة مصادر التمويل سواء كان ذلك عن جهل أو تعمد هو خطأ فادح يؤدي إلى تبديد الموارد وسوء استخدامها، وإن تحديد أهم العوامل التي تؤثر على المدخرات الخاصة بالمؤسسات المالية

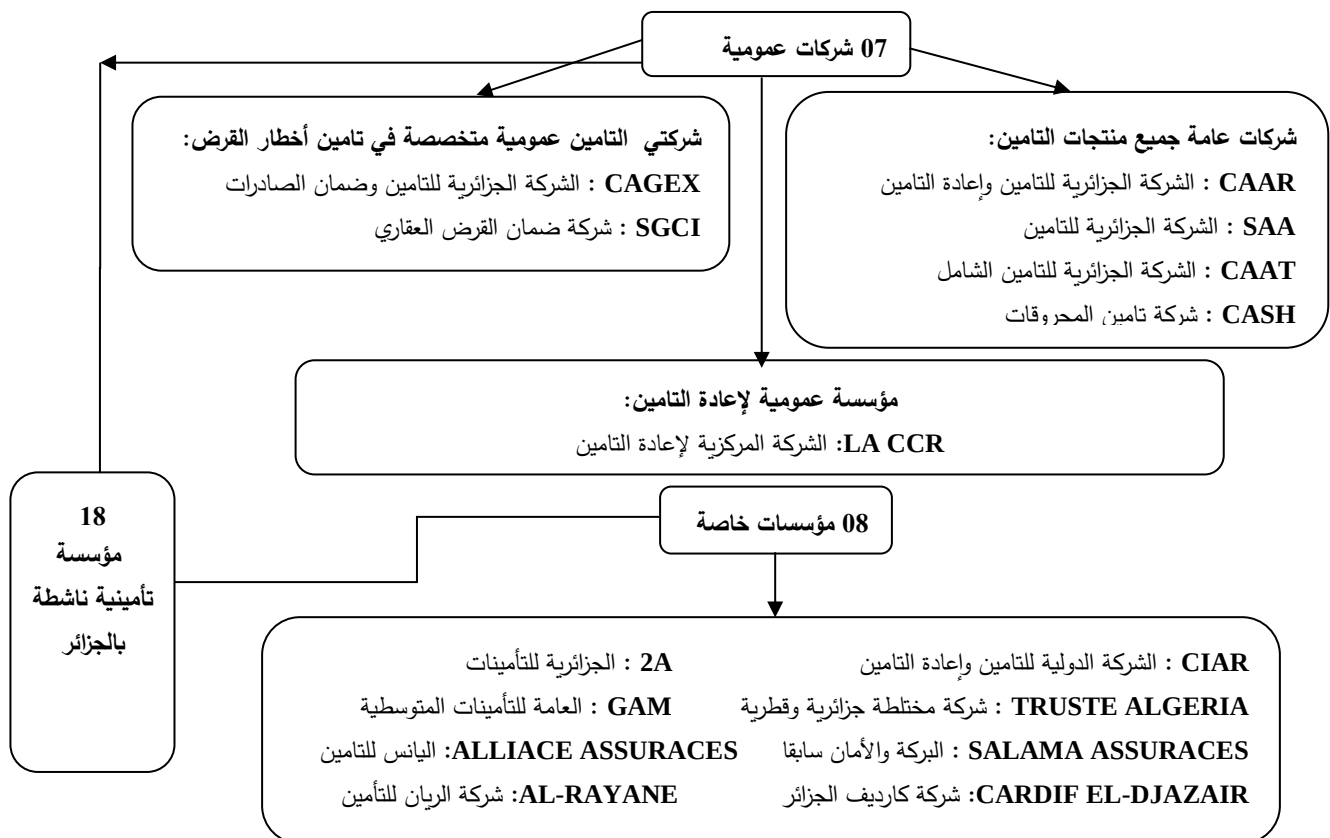
غير مصرفية وكيف يمكن للمؤسسات المالية غير مصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية، وعليه تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تُصاغ في التساؤل التالي: " ما هو واقع النشاط التأميني في الاقتصاد الجزائري؟" للإجابة على إشكالية الدراسة سوف نحاول التطرق بنوع من التفصيل في العناصر الأساسية للنشاط التأميني في الجزائر ويكون ذلك على النحو التالي:

المحور الأول: دراسة مسحية للشركات التي تنشط في قطاع التأمين في الجزائر.

لقد عمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام تأميني يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، إذ مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني بأشكال متطورة، جعلت منه يدير المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبل.

يوجد العديد من مؤسسات التأمين المتواجدة بالجزائر ومن أهمها المؤسسات العمومية وهي مقسمة إلى نوعين متخصصة وغير متخصصة، والمؤسسات الخاصة وأخيرا المؤسسات التعااضدية (التعاونية) وهذا ما يوضحه الشكل 01:

الشكل 01: شركات التأمين النشطة بالجزائر



03 تعاونيات

CNMA: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
 MAATEC: التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة
 AGCI: الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثون.

المحور الثاني: تحليل نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

يعتبر قطاع التأمين من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية، ويمثل أحد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. وجوهره يتضمن تشجيع الجميع على التوفير، فالأقساط التأمين تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين، توفر رأس مال عملاق يجب أن يستغل في خدمة برامج التنمية الاقتصادية، مما يعكس أثره الإيجابي على زيادة الإنتاج، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع التأمين، لابد من اهتمام وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتفعيل دوره في تجميع المدخرات، مع مراعاة وفرة الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والتي لم تستثمر تأمينا. وبالتالي يجب استغلال كامل طاقة ليقوم بدوره المهم كمصدر ادخاري واستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي ويدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام ولا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على جانبين أساسيين وهما:

الجانب الأول: وهو تحليل إنتاج قطاع التأمين من خلال تحليل حسب الفروع، وهنا يتم دراسة مساهمة كل فرع على حدة في الإنتاج الوطني للتأمين، لتبين لنا حصة كل فرع منه، وأيضا تحليل إنتاج من منظور مؤسسي، وهنا نقوم بتحليل نسبة مساهمة كل مؤسسة في الإنتاج الكلي للقطاع.

الجانب الثاني: وهو تحليل حجم التعويضات لشركات التأمين من خلال الفروع والمؤسسات لفترات الدراسة وإلى تحليل حجم التوظيفات المالية وقبل ذلك لابد من التطرق إلى تطور القوانين التشريعية التي تحدد نسب التوظيف المختلفة.

لقد حققت شركات التأمين خلال سنة 2014 ما قيمته 125.47 مليار دج بعدما كان قد بلغ 21.50 مليار دج سنة 2001، وهذا كما يوضحه الجدول رقم 01 التالي ويمكن تفعيل هذه المدخرات عن طريق توظيفها في مؤسسات يتخذ فيها المؤمنون صفة الشريك.

أولاً: تطور رقم أعمال شركات التأمين.

من الجدول رقم 01 والشكل رقم 02 لقد حقق سوق التأمين الجزائري تطوراً ملحوظاً من 21.50 مليار دج سنة 2001 إلى 125.47 مليار دج سنة 2014 بإنتاج إضافي صافي وصلت قيمته إلى 103.97 مليار دج، وهذا كمحصلة ناتجة عن حركية وموجة الإصلاحات الجذرية وإعادة الهيكلة التي باشرتها السلطات المركزية بدءاً بالقانون الصادر في 01 جانفي 1990 الذي ألغى مبدأ التخصيص بالنسبة للشركات الوطنية والسماح لها بإنتاج جميع منتجات التأمين إلى قانون 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 الذي ألغى من خلاله احتكار سوق التأمين من طرف الدولة وفتحته للمنافسة بين الشركات الوطنية العمومية والخاصة الأجنبية، والتي تم تعميقها بالقانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي يهدف إلى ترقية مستوى الخدمة وتطوير الفروع التأمينية الحالية واستحداث شعب جديدة مثل تأمين بنك الذي تقوم من خلاله البنوك بتسويق بعض منتجات التأمين عام 2008، والتي تزامنت مع برامج النفقات العمومية على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل، و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، وهذا بغية مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل و تحقيق توازن جهوي و إنعاش الفضاء الجزائري. وجاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعد ما توصلت إلى نتيجة نقضي بأن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير و إصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة التفكك الاقتصادي على المستوى الجغرافي و الاجتماعي ما لم يتم تحضير فضاء اقتصادي و دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها و دون تعبئة الادخار المحلي و إنشاء القدرة الشرائية ، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصبح آثار التفكيك و تهيئة البلاد من أجل إنعاش أفضل (1) ، والفصل بين التأمينات على الأضرار وتأمين الأشخاص الذي دخل حيز التنفيذ عام 2011. وإلى المخطط الخماسي لدعم النمو للفترة 2005-2009 بغلاف مالي يقدر بمبلغ 156.9 مليار دولار أمريكي، يغذيها برنامج الإستثمار العمومي بـ 286 مليار دولار للخماسي 2010-2014. (2) وهذا دليل على زيادة الاهتمام بهذا القطاع وتأكيد مدى أهميته على الرغم من تأخره نوعاً ما عن القطاعات الأخرى.

ويعود سبب الإرتفاع المسجل إلى كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر وكثرة مسببات الحوادث المتعلقة بها يضاف إليها إدراج التأمينات على السيارات ضمن التأمينات الإجبارية (تعريف الضمان على خطر الإصطدام)، وغو عمليات بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك التي تشترط عقد تأمين شامل على السيارة، وإلزامية التأمين

على الكوارث الطبيعية وفرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الاتحاد الأوروبي،
ناهيك عن تطبيق مخطط الدعم الفلاحي الذي يشترط التأمين ضد المخاطر الفلاحية على الفلاحين الراغبين في
الإستفادة من الإعانات والخدمات التي يقدمها.

الجدول 01: رقم أعمال مؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2001-2014) الوحدة: مليون

دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الإنتاج (رقم الأعمال)	21,50	29,42	31,27	36,12	41,64	47,13	54,49	68	77,67	81,08	87,32	100,18	113,96	125,47
معدل النمو	11,66	36,8	6,29	15,51	15,28	13,18	15,6	24,8	14,2	4,39	7,7	14,73	13,76	10,1

المصدر: الفترة (2002-2001): I 'Algérie en quelques chiffres n34.Ons.Alger.2005,p53.

الفترة (2004-2003): I 'Algérie en quelques chiffres n36.Ons.Alger.2006,p55

الفترة (2006-2005): I 'Algérie en quelques chiffres n39.Ons.Alger.2009,p58

الفترة (2010-2007): I 'Algérie en quelques chiffres n40.Ons.Alger.2010,p59

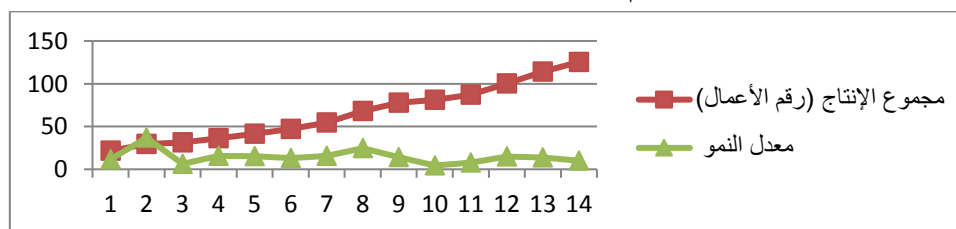
الفترة (2012-2011): I 'Algérie en quelques chiffres n42.Ons.Alger.2012,p64

الفترة (2013-2012): I 'Algérie en quelques chiffres n44.Ons.Alger.2014,p64

الفترة (2014): LES SECTEUR ALGERIN DES ASSURANCES NOTES STATISTIQUES

ويمكن توضيح تطور رقم الأعمال في الجزائر من خلال الشكل الموالي.

شكل 02: تطور رقم أعمال التأمين خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على معطيات الجدول 01.

ثانيا: تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2001-2004

من خلال الجدول 02، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر للسنوات الأربعة على التوالي: 22.10% مليار دج، 29.42% مليار دج، 31.27% مليار دج، 36.12% مليار دج، بزيادة متقاربة.

1) تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع: من خلال الجدول 02 والشكل 03 أدناه حققت الفروع مستويات النتائج التالية:

❖ سجل إنتاج القطاع خلال سنة 2001 ارتفاعا، 11.6% حيث عرفت الجزائر فيضانات 10 نوفمبر 2001 في حين بقيت تتحكم في إنتاج السوق الفروع الثلاث (فرع السيارات 41%، فرع الأخطار الصناعية بـ 29%، وفرع النقل بـ 16%)، كما وقد عرفت التأمينات الزراعية ارتفاعا معتبرا بـ 9% وذلك نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أما فرع تأمينات الأشخاص فتبقى حصته ضعيفة من إنتاج القطاع حيث تقدر بـ 5% بسبب عدة عوامل كغياب ثقافة تأمينية، النظام الجبائي، السوق المالي... الخ.

❖ أما عن سنة 2002 فقد حقق إنتاج القطاع ارتفاعا بـ 33.16% مقارنة بسنة 2001 وهي أعلى نسبة سجلت في العشر سنوات الأخيرة وقد كانت الحصة الأكبر من الإنتاج لصالح فرع الأخطار الصناعية بـ 40.97%، وفي المرتبة الثانية نجد فرع السيارات بـ 34.9%، أما المرتبة الثالثة فكانت لفرع النقل بنسبة بـ 13.4%.

❖ وخلال سنة 2003 لم يكن هناك تطور كبير لنشاط القطاع الذي يستمد أغلبية أقساطه من فرع السيارات، حيث ساهم هذا النوع بنسبة 89% في الارتفاع الذي سجله سوق التأمين وأبقى على تشكيلته المكونة من فرع السيارات بنسبة 38.4%، الأخطار الصناعية بنسبة 39.2% وفرع النقل بنسبة 12.6%، ويرجع الارتفاع في حصة فرع السيارات إلى عدة عوامل كتطور حظيرة السيارات في الجزائر، تطور في مجال التأمين السيارات (الضمان المغطى لكل الأخطار) وجوب اكتتاب هذا الضمان في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية، أما عن باقي الفروع فتبقى مساهمتها ضعيفة.

❖ في سنة 2004 ارتفع إنتاج القطاع بنسبة 12% مقارنة بسنة 2003 حيث شهد كل من فرع السيارات، الأخطار الصناعية والنقل تغيرا موجبا وبمقدار 23%، 11%، 2% على الترتيب في حين عرف فرع التأمينات

الأخطار الزراعية تغيرا سالباً وبمقدار 44% كما عرف فرع تأمينات القروض هو الآخر تغيرا سالباً وبمقدار 69% في حين تبقى نسبة تغير إنتاج بقية الفروع ضعيفة.

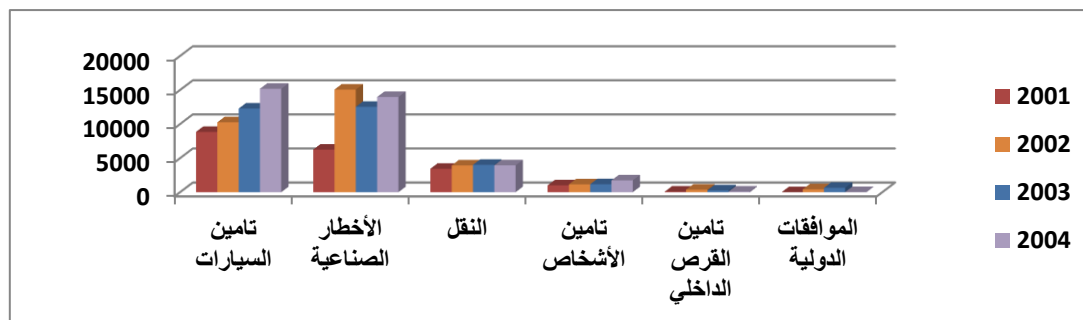
الجدول 02: تطور انتاج حسب الفروع الفترة (2001-2004) الوحدة: مليون دينار جزائري

2004			2003			2002			2001			السنوات
التغير	الحصة	المبلغ	التغير	الحصة	المبلغ	التغير	الحصة	المبلغ	التغير	الحصة%	المبلغ	الفروع
23%	42%	1517 9	19.5%	38.4	1227 3	15.8	34.9	1026 8	8.5%	41	8849	تامين السيارات
11%	39	1397 4	3.9%	39.2	1252 9	72.8	40.97	1505 9	11.3 %	16	6254	الأخطار الصناعية
2%	11	3943	2.2%	12.6	4024	14.9	13.4	3936	16.4 %	9	3440	النقل
- 44%	2	583	- 14.6%	3.3	1640	- 15.9%	4.1	1217	51.4 %	9	1872	الأخطار الزراعية
48%	5	1736	2.5%	3.7	1176	14.8%	3.9	1148	8.1%	5	1003	تامين الأشخاص
- 69%	0	83	- 25.9%	0.9	274	240.5 %	0.3	370	51.2 %	0	83	تامين القرص الداخلي
.	0 1	19 241	54.3%	2	639	65%	1.4	422	13.2 %	0	0	الموافقات الدولية
12%	100	3575 8	86%	100	3197 0	33.16 %	100	2943 0	11.6 %	100	21501	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على: Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع من خلال الشكل الموالي.

الشكل 03: تطور انتاج حسب الفروع الفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه

(2) تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات:

انطلاقاً من الجدول 03 والشكل 03 أدناه، سوف نحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكونة لقطاع التأمينات من سنة 2001 إلى سنة 2004. نلاحظ أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد سنة، إذ انتقل حجم الأقساط من 21.5 مليار دج سنة 2001 إلى 35.8 مليار دج سنة 2004 محققاً بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 14.3 مليار دج وكان لشركتي SAA و CAAT مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، إذ حققت كل شركة نسبة نمو بلغت 14.32% و 40.57% على التوالي لسنة 2002 مقارنة بسنة 2001، أما في سنة 2003 فقد حققت SAA زيادة تقدر بـ 3.6 مليار دج. وانخفاض يقدر بـ 1.6 مليار دج لشركة CAAT وهذا مقارنة لسنة 2002، وبهذا انتقلت حصة هاتين الشركتين في السوق من المجموع الحصص 40.87% سنة 2002 إلى 49.12% سنة 2003، وفي سنة 2004 فقد حققت شركتي SAA و CAAT نسبة 56% أما الانخفاضات فقد مست الشركات التي نشاطها موجه نحو تغطية المخاطر الصناعية، ويتعلق الأمر بـ CAAR يقدر بـ 2.12 مليار دج سنة 2003 مقارنة بـ 2002، أما في 2004 تقدر بـ 1.27 مليار دج مقارنة بسنة 2003. كذلك نرى الانخفاض في الشركات التالية: (TRUST حيث يقدر بـ (413 مليون دج))، (CASH حيث يقدر بـ (76 مليون دج))، (EL RAYAN حيث يقدر بـ (65 مليون دج)) في سنة 2004 مقارنة بنسبة 2003، وهذا الانخفاض يؤدي إلى تذبذب نشاط التأمين الذي يؤدي إلى فقدان عقد تأمين وبالتالي انخفاض يكون على مستوى الإنتاج.

الجدول 03: تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2001-2004) الوحدة: مليون دينار جزائري

2004		2003		2002		2001		المؤسسات
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	

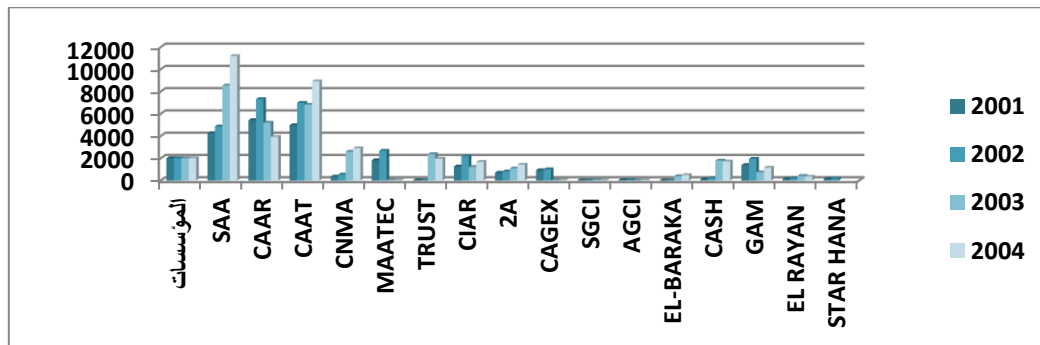
31,23	11187	27,30	8537	16,78	4867	16,74	4257	SAA
10,95	3922	16,62	5197	25,25	7322	27,35	5423	CAAR
24,89	8914	21,82	6824	24,09	6985	20,39	4969	CAAT
8,10	2903	8,28	2590	1,83	532	1,81	352	CNMA
0,07	24	0,07	22	9,24	2681	9,37	1824	MAATEC
5,47	1958	7,58	2371	0,07	19	0,06	12	TRUST
4,69	1681	3,89	1217	7,50	2176	6,47	1259	CIAR
3,98	1424	3,49	1091	2,81	814	3,61	702	2A
0,08	30	0,04	12	3,49	1011	4,77	928	CAGEX
0,06	20	0,16	51	0,03	10	0,04	8	SGCI
0,07	26	0,02	5	0,15	44	0,15	29	AGCI
1,388	497	1,244	389	0,002	0,572	-	0	EL-BARAKA (SALAMA)
4,80	1718	5,74	1794	0,74	214	0,57	110	CASH
3,24	1160	2,39	747	6,71	1946	7,15	1392	GAM
0,99	355	1,34	420	0,73	211	0,79	153	EL RAYAN
0	0	0	0	0,58	168	0,73	143	STAR HANA
100	35819	100	31267	100	29001	100	21561	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب المؤسسات من خلال الشكل الموالي.

الشكل 04: تطور انتاج حسب المؤسسات الفترة (2004-2001)



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه

ثالثا: تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2005-2009

من خلال الجدول 01، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر للسنوات الخمس على التوالي: 41.64% مليار دج، 46.50% مليار دج، 53.86% مليار دج، 68% مليار دج، 77.67% مليار دج بزيادة متقاربة.

(1)- تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع:

من خلال الجدول رقم (2-4) أدناه، نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة فرعين كبيرين وهما فرع السيارات وفرع الأخطار الصناعية،

❖ ففي سنة 2005 نرى أن حصة كل منهما على التوالي 44.63% و 35.07% ويرجع ذلك لاجباريته وفي المقابل نجد فرع التأمينات الأشخاص يساهم بنسبة منخفضة تقدر بـ 6.16% أما بالنسبة لفرع الأخطار الصناعية فيحتل المرتبة بنسبة 35.07% ويليه فرع تأمينات النقل بنسبة 10.32% وبالنسبة لبقية الفروع تبقى مساهمتها في الإنتاج ضعيفة.

❖ شهدت سنة 2006 صدور القانون 04/06 المعدل للأمر 07/95 والذي يهدف إلى تجسيد فكرة تحرير سوق التأمين وتفعيل نشاط القطاع وتحسين نوعية خدماته، بحيث نلاحظ سيطرة الفروع الثلاث على القطاع (السيارات، الأخطار الصناعية، فرع النقل) وقد كان الارتفاع الأكبر لصالح فرع السيارات بنسبة 44.74%، وفي المرتبة الثانية الأخطار الصناعية بنسبة 36.06% ويليه فرع النقل 9.54%، ونلاحظ أن فرعي السيارات والأخطار الصناعية تستحوذان على 80% من مجموع الأقساط، كما سجل تزايد بصورة ضئيلة لتأمينات الأشخاص وتأمين على القرض على التوالي 6.46% و 0.66% بزيادة على التوالي تقدر بـ 16% و 36.40% على عكس من ذلك عرف فرع التأمينات الزراعية تراجعاً بمقدار (-22.79%).

❖ خلال سنوات من 2007 إلى 2009 شهد قطاع التأمين بقاء الفروع الثلاثة مهيمنة على إنتاج القطاع حيث بقي فرع السيارات يحتل رأس القائمة بحصة تقدر بـ 45% من إنتاج القطاع حيث عرف تغيراً موجبا يقدر بـ 43.92% ويرجع سبب ذلك لتطور مجال عقد تأمين السيارات حيث يضمن كل الأخطار إضافة إلى وجوب

استكتاب هذا الضمان في قروض شراء السيارات وفي المرتبة الثانية فرع الأخطار الصناعية بحصة تقدر بـ 36% في حين يحتل فرع النقل المرتبة الثالثة بالرغم من حصتها الضعيفة فقد عرفت زيادة تقدر بـ 19.70%، أما الفروع الأخرى فتبقى مساهمتها ضعيفة جدا.

الجدول 04: تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2005-2009) الوحدة: مليون دينار

جزائري

الفروع	2007			2006			2005		
	%	الحصة	المبلغ	%	الحصة	المبلغ	%	الحصة	المبلغ
تامين السيارات	16,45	45,05	24552	12	44,74	21082	24	44,63	18872
الاخطار الصناعية	14,36	35,65	19431	14,58	36,06	16990	6	35,07	14828
النقل	14,94	9,48	5167	2,95	9,54	4495	10,72	10,32	4366
الاخطار الزراعية	-8,61	0,95	520	- 22,79	1,21	569	26	1,74	737
تامينات الأشخاص	16,02	6,48	3533	16,93	6,46	3045	50	6,16	2604
تامين القرض	112,86	1,21	662	36,40	0,66	311	175	0,54	228
الموافقات الدولية	1,43	1,17	637	-3,53	1,33	628	150	1,54	651
المجموع	167,45	100	54502	56,54	100	47120	441,72	100	42286

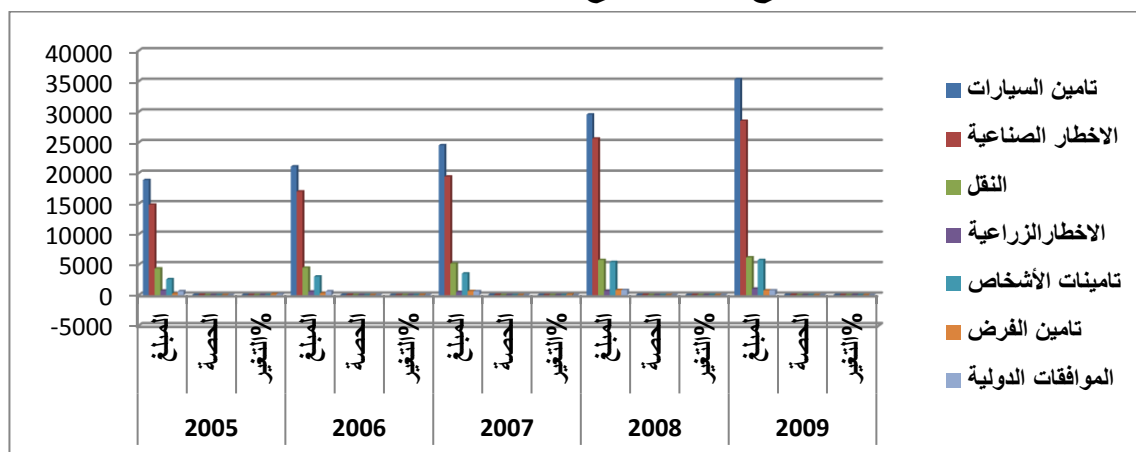
الفروع	2009			2008		
	%	الحصة	المبلغ	%	الحصة	المبلغ
تامين السيارات	16,32	45,06	35336	19,95	42,98	29566
الاخطار الصناعية	10	36,39	28532	24,21	37,27	25641
النقل	6,87	7,89	6185	10,29	8,37	5760
الاخطار الزراعية	31,41	1,33	1044	27,37	1,04	716
تامينات الأشخاص	5,71	7,34	5759	34,93	7,89	5430
تامين القرض	-7,57	0,99	779	21	1,22	838
الموافقات الدولية	-7,84	0,99	778	24,07	1,22	839
المجموع	54,9	100	78413	161,82	100	68790

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007-2008-2009

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع من خلال الشكل الموالي.

شكل 05: تطور إنتاج حسب الفروع للفترة (2009-2005)



المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه

(2)- تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات :

نلاحظ من خلال جدول 05 أدناه أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويتجسم ذلك بحجم الأقساط المحققة، حيث انتقل حجم الأقساط من 41.6% مليار دج سنة 2005 الى 77.67% مليار دج في سنة 2009 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 36.03 مليار دج وكذلك شهدت سنة 2009 زيادة في حجم الإنتاج قدرت بـ 10.04 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2008 وكان لشركات التأمين العمومية مساهمة كبيرة تقدر بـ 69.97% من الإنتاج الإجمالي، مقابل 34.80% للشركات الخاصة و 6.45% للتعاضديات.

أما في سنة 2007 إذ ما قورنت بسنة 2006 فنرى أن هناك زيادة في سوق التأمين قدرت بـ 15.91% من حجم النشاط، وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 46.4 مليار دج سنة 2006 الى 53.8 مليار دج سنة 2007، أي بحجم أقساط إضافية قدرت بـ 7.3 مليار دج.

الجدول 05: تطور إنتاج حسب الفروع للفترة (2009-2005) الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
---------	------	------	------	------	------

الشركات	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
SAA	12515	30,06	13427	28,88	14719	27,31	16445	24,32	18676	24,05
CAAR	6255	15,02	7572	16,29	8157	15,14	12514	18,51	13260	17,07
CAAT	7392	17,75	8068	17,35	10588	19,65	11062	16,36	13345	17,18
CNMA	2990	7,18	2822	6,07	3141	5,83	3957	5,85	4974	6,40
MAATEC	27	0,06	29	0,06	31	0,06	0	-	40	0,05
TRUST	1514	3,64	1009	2,17	1432	2,66	1339	1,98	1460	1,88
CIAR	2245	5,39	2829	6,08	3344	6,20	4619	6,83	6074	7,82
2A	1851	4,45	1851	3,98	2118	3,93	2117	3,13	2621	3,37
CAGEX	11	0,03	10	0,02	73	0,14	117	0,17	166	0,21
SGCI	6	0,01	13	0,03	55	0,10	285	0,42	173	0,22
EL-BARAKA (SALAMA)	654	1,57	1054	2,27	1421	2,64	1915	2,83	2489	3,20
CASH	4300	10,33	6173	13,28	6534	12,12	9974	14,75	8898	11,46
GAM	1510	3,63	1337	2,88	1377	2,56	1604	2,37	2107	2,71
EL RAYAN	369	0,89	-	-	0	-	-	-	0	0

3,671	2851	2,476	1674	1,677	904	0,650	302	0,002	1	ALLIANCE
0,690	536	0	0	0	0	0	0	0	0	CARDIF
100	77 670	100	67622	100	53894	100	46496	100	41640	TOTAL

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007--2009
2008

رابعاً: تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2010-2014

من خلال الجدول 01، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر للسنوات الخمس على التوالي: 81.08 مليار دج، 87.32 مليار دج، 100.18 مليار دج، 113.96 مليار دج، 125.47 مليار دج بزيادة متقاربة.

1- تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع:

نرى جلياً من خلال الجدول 06 سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية فمنذ سنة 2010 على ما يقدر بـ 81% من مجموع الأقساط، حيث بلغت حصته كل منهما في سنة 2014 على التوالي 50.91% و 33.34%، رغم حصتها الضعيفة 7.15% عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة تقدر بـ: 25.03% حيث مرت من 7.17 مليار دج، ونتجت هذه الزيادة عن زيادة الوعي التأميني، وأيضاً إلى تسويق منتج التأمين (المساعدة أثناء السفر) الذي أصبح منذ جوان 2004 إجباري لكل طلب تأشيرة واستمر إلى غاية الآن، إضافة لذلك فقد عرفت سنة 2014 تحسن معتبر مقارنة بسنة 2010 فقد حقق نمو إيجابي يقدر بـ 1797 مليار دج،

وعلى غرار جميع السنوات فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات فهو يمثل 50.91% من إنتاج السوق في 2014 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 103.9 مليار دج منذ 2001 وترجع هاته الزيادة لمايلي:

1. تطور الوعي التأميني؛

2. تطور حظيرة السيارات في الجزائر؛

3. تطور في مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطى لكل الأخطار؛

4. وجوب اكتتاب هذا الضمان في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية (البنوك).

بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 12% في 2014 لكنه عرف تحسنا ملحوظا بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة لهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الاكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديثا ومن بينها شركة التأمين على الحياة الجزائرية المختصرة بكلمة TALA (3) وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين CAAT، وشركة كرامة (CAARAMA-SPA) (4) وهي فرع من شركة CAAR، وشركة تأمين الاحتياط والصحة وهي مختصر كلمة (SAPS) (5) وهي شركة ذات أسهم وشراكة بين (SAA-MACIF-BADR-BDL)، وأخيرا شركة كريدف الجزائر يمكن اعتبارها أول شركة تأمين على الأشخاص والتي رخص لها تجاريا بتاريخ 05 سبتمبر 2011.

الجدول 06: تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2010-2014) الوحدة: مليون دينار

جزائري

الفروع	2010			2011			2012		
	المبلغ	الحصة	التغير %	المبلغ	الحصة	التغير %	المبلغ	الحصة	التغير %
تأمين السيارات	3964	48,5	12	4355	49,4	10	52466	51,7	20,46
	4	5		2	4			7	
الأخطار الصناعية	2650	32,4	-7	2890	32,8	9,06	32054	31,6	10,87
	6	6		9	1			3	
النقل	6092	7,46	-1,5	5708	6,48	-	5332	5,26	-6,58
						6,30			
الاخطار الزراعي	1237	1,51	18,48	1626	1,85	31,4	2247	2,22	38,19
						4			

6,47	7,40	7499	- 1,89	7,99	7043	24,65	8,79	7179	تأمينات الأشخاص
21,31	0,53	535	21,1 5	0,50	441	- 53,27	0,45	364	تأمين القرض
48,1	1,20	1213	28,1 6	0,93	819	- 17,86	0,78	639	الموافقات الدولية
138,8 2	100	10134 6	91,6 2	100	8809 8	-24,5	100	8166 1	المجموع

2014			2013			الفروع
التغير %	الحصة	المبلغ	التغير %	الحصة	المبلغ	
4,19	50,91	63879	16,85	52,59	61310	تأمين السيارات
18	33,34	41834	10,51	30,38	35424	الأخطار الصناعية
18,66	5,18	6497	2,68	4,70	5475	النقل
17,08	2,61	3269	24,25	2,39	2792	الاخطار الزراعية
12	7,15	8976	7,13	6,89	8034	تأمينات الأشخاص
16	0,81	1017	64	0,75	876	تأمين القرض
-100	-	0	121	2,30	2679	الموافقات الدولية
-14,07	100	125472	246,42	100	116590	المجموع

مصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-
2013-2014

(2)- تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات :

نلاحظ من جدول 07 أن نشاط التأمين في تطور مستمر، ويتحقق ذلك بحجم الأقساط، حيث ينتقل حجم الأقساط من 81.07 مليار دج سنة 2010 إلى 125.5 مليار دج في سنة 2014 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 44.43 مليار دج، كذلك شهدت سنة 2014 زيادة في حجم الإنتاج قدرت بـ 25.33 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2012 وكانت هذه الزيادة راجعت إلى مساهمة شركات التأمين العمومية بحوالي 59.65% من الإنتاج الإجمالي، مقابل 30.96% لشركات الخاصة و 9.38% للتعاضديات.

أما في سنة 2011 إذا ما قورنت بسنة 2010 فنرى أن هناك زيادة في سوق التأمين قدرت بـ 7.69% من حجم النشاط، وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 81.07 مليار دج في عام 2010 إلى 87.31 مليار دج سنة 2011 أي بحجم أقساط إضافية قدرت بـ 6.24 مليار دج، على المستوى التنظيمي خضع هيكل السوق لتغير كبير نسبيا، إذا أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق ارتفع من 16 شركة في عام 2010 إلى 23 شركة في عام 2012، ومنذ سنة 2011 تم التمييز بين شركات التأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار، ومع ذلك لم يكن يشعر بهذا التغير بشكل كبير من حيث النشاط، إذ ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت AXA DOMMAGES، SAPS، TALA، CAARAMA، AXA VIE، MACIRVIE، MUTULISTE بزيادة قدرت بـ 7.68 مليار دج. حققت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ما يقدر بـ 6.98 مليار دج؛

تصدر الشركات العمومية الأنشطة في هذا المجال قائمة الأرباح المحققة من قبل القطاع، حيث حققت شركة (كاش للتأمين) (CASH) أرباحا تقدر بـ 2.30 مليار سنة 2014 مقارنة بالسنة 2013 و حققت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT) أرباحا تقدر بـ 2.19 مليار دج، وبلغت أرباح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) خلال نفس السنة بـ 1.54 مليار دج، وجاءت الشركة SAA محققة أرباحا صافية تقدر بـ 992 مليون دج ، أما بالنسبة لشركات القطاع الخاص فقد تصدرتها من حيث الأرباح المحققة في 2014 الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) بـ 1.27 مليار دج متبوعة بشركة الكرامة (السلامة) بأرباح تقدر بـ 476 مليون دج، ومن ثمة شركة أليانس للتأمينات التي حققت أرباحا بـ 278 مليون دج؛

من جهتها، حققت شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الأشخاص أرباحا محسوسة نوعا ما خلال سنة 2014 وتقدمت هذه الشركات (AXA DOMMAGES) بأرباح 1.28 مليار دج، متبوعة بشركة (AXA

(VIE) تقدر بـ 395 مليون دج، متبوعة بشركة تالا للتأمينات (TALA) بحصة أرباح مقدرة 256 مليون دج، ثم بشركة SAPS 185 مليون دج، وأخيرا شركة كارديف الجزائر بـ 167 مليون دج من الأرباح.

الجدول 07: تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2010-2014) الوحدة: مليون دج

2014		2013		2012		2011		2010		السنة
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	المؤسسات
21,18	26586	22,46	25594	23,12	23164	24,22	21146	24,76	20072	SAA
12,82	16088	12,76	14542	14,07	14096	14,70	12839	15,79	12802	CAAR
16,09	20192	15,79	17993	15,47	15501	16,76	14636	17,37	14083	CAAT
8,98	11268	8,68	9893	8,07	8084	7,71	6732	7,09	5751	CNMA
0,41	512	0,35	395	0,16	156	0,1	80	0,10	60	MAATEC
2,08	2613	2,35	2682	2,28	2286	2,14	1867	2,30	1849	TRUST
7,06	8859	6,66	7586	6,67	6679	7,00	6113	7,40	5980	CIAR
3,14	3943	3,53	4020	3,59	3595	3,67	3203	3,75	3038	2A
-	0	0,34	382	0,36	359	0,38	329	0,34	279	CAGEX
-	0	0,47	534	0,22	219	0,17	145	0,12	94	SGCI
-	0	-	0	3,27	3276	-		-		AGCI
3,58	4491	3,52	4015	-	0	3,20	2796	3,13	2540	EL-BARAKA (SALAMA)
9,56	12002	8,51	9701	8,36	8375	9,05	7900	9,23	7480	CASH
2,79	3506	2,89	3293	3,37	3372	3,26	2849	3,60	2911	GAM
3,527	4427	3,64	4149	3,71	3714	4,47	3903	4,22	3423	ALLIANCE
1,095	1374	1,06	1207	1,070	1072	1,032	901	0,90	714	CARDIF
1,01	1272	0,95	1087	1,07	1069	0,28	241	-	0	SAPS

0,93	1165	0,68	770	0,25 0	250	-	0	-	0	AXA VIE
1,98	2491	1,06	1211	0,38 1	382	0,00 1	1	-	0	AXA DOM
1,23	1539	1,69	1923	1,79 5	1798	1,06 5	930	-	0	CAARAMA
0,88	1109	0,95	1084	0,98	977	0,17	147	-	0	MACIRVIE
1,24	1556	1,14	1300	1,17	1169	0,64	560	-	0	TALA
0,41	512	0,52	589	0,57 6	577	-	0	-	0	MUTULISTE
100	125 505	100	113 950	100	100 170	100	87 318	100	81 076	TOTAL

مصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-2014

خاتمة:

شهد سوق التأمين عدة تحولات وإصلاحات التي طرأت على قطاع التأمين، وإلى القوانين التي تضبط النشاط التأميني للحفاظ على أموال المؤمن لهم من الضياع، فقد ألزمت الدولة شركات التأمين أن ترفع رأسمال من خلال المرسوم التنفيذي 375-09 الصادر في 16 نوفمبر 2009 حيث جعلت رأسمال التأمين على الأشخاص 1 مليار دج عوضا عن 20 مليون دج، أما شركات التأمين على الأضرار فأصبح 2 مليار دج عوضا عن 500 مليون دج. ولقد تميز سوق التأمين الجزائري بسيطرة كلية نسبيا للشركات العمومية (SAA, CAAT ; CAAR, CASH)، وهذا راجع إلى برنامج إنعاش اقتصادي سنة (2001-2004) وبرنامج النمو الاقتصادي (2005-2009)، وإلى تميز الاقتصاد الجزائري بمرحلة التوسع المالي (2001-2014) إذ تعد الفترة المثلثة للأداء الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وما حققته من فوائض مالية.

وتوصلنا من خلال هذه الورقة البحثية على أهم النتائج التالية:

- لقد أدت الإصلاحات التي باشرتها السلطات المركزية إلى إحداث تحول مرحلي من إقتصاد مخطط مركزي إلى إقتصاد حر قائم على آليات السوق الذي أثر على هيكل سوق التأمين الجزائري ففي جانب الإنتاج نجد رقم

الأعمال 125.47 مليار دج مقارنة بالسنوات ما قبل الإصلاحات، وهذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) والنمو الاقتصادي (2005-2009).

- ضعف الحصص السوقية لشركات العمومية (SAA, CAAT, CAAR, CASH) بالرغم من سطرقتها على السوق التأمينية.
- تدهور في سوق التأمين في الجزائر راجع إلى إنعدام تسديد التعويضات والتي تستغرق مدة طويلة قد تصل إلى 5 سنوات أو أكثر حسب المؤمن لهم.
- إن الأفكار السائدة لدى المجتمع باعتبار أن شركات التأمين هي مجرد وسيلة حماية وتوفير الأمن فقط، بل تعد ركيزة من ركائز الاقتصاد لمساهمتها في تنشيط الاستثمار.

قائمة المراجع والمصادر:

- 1 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "الظرف الاقتصادي والاجتماعي" للسداسي الثاني من سنة 2001 "جوان، ص 24
- 2 - قندوز طارق، وثيقة إلكترونية بعنوان "معوقات وكوابح نمو قطاع التأمين العربي بين التحدي والمواجهة (دراسة مسحية للجزائر والكويت خلال الفترة 2000-2010)" من على الموقع (<http://giem.kantakji.com/article/details/ID/696#.WQd3HCG5Asc>) بتاريخ 2017/09/12.
- 3 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن اعتماد شركة التأمين "تأمين لايف الجزائر" شركة ذات أسهم، ص 19.
- 4 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن اعتماد شركة التأمين "كرامة للتأمين" شركة ذات أسهم، ص 19.
- 5 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن اعتماد شركة التأمين "شركة تأمين الاحتياط والصحة" شركة ذات أسهم، ص 19.
- l 'Algérie en quelques chiffres n34.Ons.Alger.2005,p53. : (2002-2001)
- l 'Algérie en quelques chiffres n36.Ons.Alger.2006,p55 : (2004-2003)
- l 'Algérie en quelques chiffres n39.Ons.Alger.2009,p58 : (2006-2005)
- l 'Algérie en quelques chiffres n40.Ons.Alger.2010,p59 : (2010-2007)
- l 'Algérie en quelques chiffres n42.Ons.Alger.2012,p64 : (2012-2011)
- l 'Algérie en quelques chiffres n44.Ons.Alger.2014,p64 : (2013-2012)

LES SECTEUR ALGERIN DES ASSURANCES NOTES :(2014)

-STATISTIQUES

-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007--2009
2008

-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007--2009
2008

-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-
2014

-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-
2014